

تقييم دور السوق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية

دراسة تطبيقية خلال الفترة (2008 - 2024)

■ عبدالحكيم منصور جييري *

● تاريخ استلام البحث 23/03/2025 م تاريخ قبول البحث 17/05/2025 م

● DOI: <https://doi.org/10.5281/zenodo.16907358>

■ المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء السوق المالي الليبي وأثره في التنمية الاقتصادية خلال الفترة (2008 - 2024)، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام المنهج الكمي حيث تم استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد في قياس العلاقة بين مؤشرات قياس أداء السوق المالي كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع. وقد توصلت الدراسة إلى ضعف وتدنى مؤشرات أداء السوق المالي الناتج عن الانقطاعات المتكررة عن التداول بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها الاقتصاد الليبي منذ عام 2011، كما أوضحت نتائج الانحدار المتعدد بأنه لا يوجد دور للسوق المالي الليبي في التنمية الاقتصادية.

● الكلمات المفتاحية: سوق الأوراق المالية الليبية، التنمية الاقتصادية، قيمة التداول.

● باحث أكاديمي E-mail: Abdulakim@gmail.com *



Evaluation of the Role of Libyan Stock Market in Economic Growth.

(applied study during the period(2008 - 2024)

■ Abdul Hakim Mansour Jaber*

● Received: 23/03/2025

● Accepted: 17/05/2025

Abstract:

This study aimed to evaluate the performance of the Libyan stock market, and its impact on economic development, during the period (2008-2024). A descriptive analytical approach was used, along with a quantitative approach, where simple and multiple linear regression were used to measure the relationship between financial market performance indicators as independent variables, and gross domestic product as the dependent variable. This study found weak and declining financial market performance indicators resulting from repeated trading interruptions due to the economic and political conditions, that Libyan economy has been experiencing since 2011. The results of the multiple regression also indicated that the Libyan stock market has no role in economic development.

● **Key words:** Libyan stock market, Economic Development, Trading value

*Academic researcher

■ المقدمة:

تعد الاسواق المالية من الركائز الأساسية في النظام المالي، إذ تلعب دورا هاما في تجميع الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، فيعتبر السوق المالي حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية لل الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل جديدة تساهم في رفع مستوى الدخول والمعيشة وتحسين رفاهية المجتمع. وتؤكد الأدبيات الحديثة في مجال التمويل بأن الدول التي تمتلك أسواقا مالية متقدمة تكون أكثر قدرة على تحقيق تنمية اقتصادية بتلك التي تعانى من ضعف في نظامها المالي، وذلك بفضل الدور المهم للأسواق المالية في تعبئة المدخرات وتوزيعها بكفاءة. وفي الاقتصاد الليبي، جاء انشاء وتأسيس السوق المالي كأحد متطلبات التحول الاقتصادي، وذلك لتتوسيع الاقتصاد والابتعاد عن الاعتماد على قطاع النفط، إلا إن السوق المالي الليبي منذ تأسيسه عام 2006، ما زال يواجه تحديات عديدة مرتبطة بضعف عدد الشركات المدرجة وانخفاض حجم التداول، علاوة على الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية غير المستقرة منذ عام 2011، وهو ما انعكس سلبا على أدائه ودوره في دعم التنمية الاقتصادية، ولكنة بالرغم من هذه التحديات يظل السوق المالي الليبي أداة مهمة يمكن أن تساهم ليس فقط في التمويل للمشروعات بل يتعدي ذلك إلى تعزيز الحكومة والإصلاح المالي، وتحسين بيئة الاستثمار وتشجيع الابتكار والاستثمار في القطاعات غير النفطية، وهو ما يعد ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في ليبيا، وفي هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لتقديم أداء السوق المالي الليبي منذ اطلاق التداول الالكتروني للوقوف على أهم نقاط القوة والضعف في مؤشرات تقييم السوق، كما تسعى الدراسة إلى إبراز العلاقة بين مؤشرات تقييم أداء السوق والتنمية الاقتصادية، بما يساعد في ايجاد توصيات علمية لتحسين كفاءة وفاعلية السوق.

■ مشكلة الدراسة:

تؤكد العديد من الدراسات السابقة وأدبيات التمويل النظرية على أهمية الاسواق المالية

من خلال قدرتها على تعبيء المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية، إلا إن السوق المالي في ليبيا مازال محدود النمو ويواجه العديد من التحديات التي تحد من كفاءته وتطوره، ومن هنا تبرز اشكالية الدراسة في محاولة التعرف على مستوى أداء السوق المالي الليبي من خلال مؤشرات تم استخدامها من قبل مؤسسة التمويل الدولية لتقدير الأداء، ومدى انعكاس ذلك على دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبناء على ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلين الآتيين:

1 - ما مستوى أداء سوق الأوراق المالية الليبي؟

2 - إلى أي مدى تؤثر مؤشرات أداء السوق في قدرته على المساهمة في التنمية الاقتصادية؟

■ أهداف الدراسة:

1. تحليل أداء سوق المال الليبي وتقييمه خلال الفترة من (2008 - 2024) .

2. معرفة دور سوق الأوراق المالية الليبي في التنمية الاقتصادية بمعنى هل يؤثر إيجابياً أم سلبياً ومدى إسهامه فيها.

3. معرفة طبيعة العلاقة بين مؤشرات السوق المالي الليبي والتنمية الاقتصادية.

4. عرض الحلول الناجعة من خلال نتائج البحث وتوصيات الدراسة.

■ أهمية الدراسة:

نتيجة لأهمية الدور الذي تلعبه الأسواق المالية في المساهمة في التنمية الاقتصادية، فإن دراسة هذه الأسواق وتقييمها أصبح ضرورة ملحة بهدف الوقوف على نقاط ضعفها ومعالجتها، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة حيث يتوقع أن تقدم مساهمات عملية وعلمية عديدة، ولذلك فإنها تستمد أهميتها من البعد العلمي الذي يؤكد العلاقة بين هذه الأسواق والتنمية الاقتصادية، والبعد العملي حيث يتوقع أن تساعد نتائجها متخذي القرار في السوق المالي الليبي على وضع الإجراءات الكفيلة بتنظيم عمل السوق وزيادة كفاءته.

■ منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، وتصنيف وتبسيط البيانات، وتحليل المؤشرات المالية التي استخدمتها مؤسسة التمويل الدولية لتقدير الأسواق المالية، كما ستعتمد الدراسة على الأسلوب الكمي (باستخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد) في قياس العلاقة بين مؤشرات قياس أداء السوق المالي والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2008-2024). وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

■ النموذج القياسي للدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد عن طريق السلاسل الزمنية للفترة الزمنية من (2008-2024)، حيث تمثل المتغير التابع المعبّر عن التنمية الاقتصادية بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) خلال فترة الدراسة، أما المتغيرات المستقلة فهي حجم السوق وتقاس برسملة السوق (CM)، وقيمة التداول (MV)، ومؤشر سوق الأوراق المالية الليبي (LSI) وستكون صيغة نموذج الانحدار كالتالي:

■ المعادلة العامة للنموذج:

$$GDP = \alpha + b1CM + b2MV + b3LSI + \epsilon$$

$CM =$ (رسملة السوق) وهو مقياس لحجم السوق

$MV =$ قيمة التداول (السيولة)

$LSI =$ مؤشر السوق المال الليبي

$U =$ المتغير العشوائي

■ فرضيات الدراسة:

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على فرضيتين رئيسيتين عدديتين وذلك في ضوء مشكلة ونموذج ومعادلات الدراسة التي تم استعراضها، ولها تبين الفرضيتين عدة فرضيات فرعية منها:

● **الفرضية الرئيسية الأولى:**

H01: تدني مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية الليبي وفقاً: (مؤشرات الحجم، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له من أثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية.

● **الفرضية الرئيسية الثانية:**

H02: لا يوجد دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا.
وقد اشتق من هذه الفرضية ثلاثة فرضيات فرعية كالتالي:

H02.1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم السوق المالي في ليبيا (CM) والتنمية الاقتصادية (GDP).

H02.2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة السوقية في سوق المال الليبي (MV) والتنمية الاقتصادية (GDP).

H02.3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر سوق المال الليبي (LSI) والتنمية الاقتصادية (GDP).

■ **الدراسات السابقة:**

دراسة (تواتي، أبو خريص، 2021) بعنوان: **معوقات تفعيل سوق الأوراق المالية الليبية**.
مجلة علمية الجامعية الأسمورية الإسلامية، ليبيا.

هدفت الدراسة إلى تحديد ومعرفة معوقات تفعيل سوق المال الليبي واعتمد الباحث في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة والمقابلات الشخصية مع العاملين بالسوق المالي وقام الباحث بتوزيع (80) استمارة تم استرداد (60) استماراة من الاستمارات الموزعة، وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج والتي تمثل أهم المعوقات الأساسية لتفعيل السوق المالي الليبي في صعوبة التزام الشركات المسجلة بشروط السوق، وخصوصاً عدم قدرة الشركات المسجلة في إظهار البيانات المالية في حينها، وضعف ملائمة الاقتصاد لتفعيل سوق المال الليبي، بسبب عدم الاستقرار وانقسام مؤسسات

الدولة والظروف الأمنية، وقلة البرامج والدورات التي من شأنها أن ترفع كفاءة العاملين بالسوق المالي الليبي، وضعف المعلومات على الموقع الرسمي للسوق، وعدم استمرار العمل بسوق التداول وضعف مشاركة القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على الاقتصاد، ويتبين ذلك من قلة عدد الشركات المسجلة في سوق التداول التي كان أغلبها يتمثل في شركات التأمين وبعض المصارف وأوصت الدراسة بضرورة قيام السوق المالي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتطوير القوانين والتشريعات اللازمة لمواكبة التطور المالي.

دراسة (Edweib, shafii, Ahmed, 2014) بعنوان: **السوق المالية والتنمية الاقتصادية في ليبيا**.

هدفت الدراسة إلى اختبار دور السوق المالي في التنمية الاقتصادية في ليبيا من وجهة نظر الوسطاء والموظفين والمستثمرين، وذلك بتوزيع استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض، وخلصت الدراسة إلى أن عينة الدراسة يوافقون على أن سوق الأوراق المالية الليبي له دور هام للتأثير على التنمية الاقتصادية.

دراسة (Aljbiri, 2012) بعنوان: **أداء سوق الأوراق المالية الليبي**.

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء السوق المالي في ليبيا، وقد اعتمدت على دراسة وتحليل مؤشرات تقييم الأداء في الأسواق المالية خلال الفترة من (2007-2010)، وتم استخدام عدة مؤشرات مالية وهي (حجم السوق، والنشاط والكفاءة)، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من وجود تطور بسيط جداً في المؤشرات المالية المستخدمة، إلا إن السوق المالي في ليبيا يعتبر غير متتطور مقارناً بحجم السوق والكفاءة، حيث وضحت الدراسة أن رسملة السوق مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي صغيرة جداً، إضافة إلى أن المستثمرين لهم اختيار محدود ويواجهون مشاكل السيولة.

دراسة (Suliman, Hala, 2011) بعنوان: **العلاقة السببية بين السوق المالية والتنمية الاقتصادية في السودان**.

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1995-2009م حيث تم قياس السوق المالية بمتغيرين هما: نسبة رأس مال السوق

كمقياس(الحجم)، ونسبة حجم التداول كمقياس (للسيولة)، بينما التنمية الاقتصادية تم قياسها بالنتاج المحلي الإجمالي، وخلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة مباشرة بين متغير حجم السوق والتنمية وعلاقة غير مباشرة لمتغير السيولة.

دراسة (الكنانى، 2007) بعنوان: التجربة التونسية في ميدان السوق المالية.

وتم استخدام النمو الاقتصادي طويلاً الأجل مقاساً بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبوصفه متغيراً تابعاً (والاستثمار ورأس المال البشري والإنفاق الحكومي ومؤشر النمو المالي) بوصفها متغيرات مستقلة، وقد تم استخدام أسلوب السلسل الزمنية المقطعة وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية وقوية طردية بين النمو الاقتصادي وبين المؤشر المركب للتنمية الاقتصادية واستنتجت الدراسة أن النمو المالي يلعب دوراً هاماً وقوياً في دفع عجلة النمو.

دراسة (عربي، 2005) بعنوان: دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الاقتصادي، اعتمد الباحث على البيانات للفترة 1995-2005 م.

اعتمد على دراسة المتغيرات المستقلة وهي (الاستثمار، ورأس المال البشري، والدور الحكومي) والمتغير التابع النمو الاقتصادي طويلاً الأجل مقاساً بمعدل النمو في متوسط دخل الفرد، وتم استخدام أسلوب التحليل E-Views لتحليل البيانات عن طريق الاختبار العشوائي والانحدار المتعدد، وتوصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومؤشرات السوق المالي.

دراسة (Buelens and Cuyvers، 2005) بعنوان: العلاقة طويلة الأجل بين تطور السوق المالي والتنمية الاقتصادية في بلجيكا.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة في المدى الطويل بين تطور السوق المالي والتنمية الاقتصادية في بلجيكا للفترة من 1930-2000، واستخدمت الدراسة عدة متغيرات وهي نسبة لرأسمال السوق، وإجمالي عدد الأسهم المتداولة وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة وهي أن تطور السوق المالي أدى إلى تطور التنمية الاقتصادية خاصة الفترة 1873-1914.

تقييم أداء سوق الأوراق المالية في ليبيا:

سيتم في هذه الفقرة استعراض بعض المؤشرات التحليلية لسوق التداول، اعتماداً على معايير مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، واستناداً إلى بعض المؤشرات التي اعتمد عليها باحثو البنك الدولي لتقدير أداء سوق الأوراق المالية وذلك من خلال مؤشرات الحجم والسيولة والمؤشر العام للسوق المالي، خلال فترة الدراسة (2008 - 2024)، وسيتم طبقاً لذلك اختبار فرضية الدراسة الأولى التي تفيد بتدنى مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية الليبية وفقاً: (مؤشرات الحجم، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له من اثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية:

نبذة مختصرة عن السوق المالي في ليبيا:

تأسس سوق الأوراق المالية الليبي تحت اسم شركة سوق الأوراق المالية بقرار من رئاسة الوزراء (اللجنة الشعبية العامة سابقاً) رقم 134 لسنة 2006م، برأس مال مصري بـ 20 مليون دينار، وبلغ رأس المال المصدر 50 مليون دينار، وزعت على 5 ملايين سهم، ووصل عدد الشركات المدرجة به 13 شركة ب مختلف القطاعات، حيث تم العمل بنظام التداول الإلكتروني في عام 2008، واستمر العمل إلى عام 2011، حيث توقف السوق جزئياً عن التداول بسبب الأحداث السياسية إلى شهادتها ليبيا في تلك الفترة، ثم استأنف العمل في بداية عام 2012، واستمر حتى شهر يوليو عام 2014، ثم أوقف التداول لمدة تسعة سنوات، وأعيد بعد ذلك في شهر 12 عام 2023، بسبب عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والظروف الأمنية والسياسية التي تمر بها ليبيا. أما على صعيد القوانين والتشريعات فقد شهد عام 2013 صدور قانون رقم (1/2013) بشأن منع المعاملات الربوية، وفي عام 2016 صدر قانون الصكوك رقم (4/2016)، والذي يسمح للسوق المالي الليبي بتطوير الأدوات المالية الإسلامية التي تتميز بالمصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، والعمل على التحول إلى سوق مالي إسلامي (موقع السوق المالي الليبي الإلكتروني)

الجدول رقم (1) يوضح مؤشرات أداء السوق المالي الليبي خلال الفترة (2008-2024)

السنة	عدد الشركات	حجم التداول "سهم"	القيمة السوقية "مليون دينار"	المؤشر العام %
2008	7	065,276,29	780,874	796.75 نقطة
2009	10	389,548,65	819,654,2	104.28,1 نقطة
2010	12	213,948,77	773,767,3	354.37,1 نقطة
2011	12	598,583,25	532,876,3	437.62,1 نقطة
2012	13	299,967,22	418,087,4	393.17,1 نقطة
2013	10	463,545,25	137,272,2	155.18,1 نقطة
2014	10	311,324,3	773,767,3	050.87,1 نقطة
2024	10	576,237,2	706,550,6	978.92 نقطة

■ المصدر: التقارير السنوية للسوق.

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (1) مؤشرات أداء السوق المالي الليبي حيث تم مزاولة العمل بنظام التداول الإلكتروني في عام 2008 حيث بلغ حجم التداول (1,549) مليون سهماً بقيمة تداول قدرها (800,874) مليون دينار ليبي، وكانت عدد الشركات المسجلة 7 شركات وأغلق المؤشر العام للسوق عند 796.7 نقطة، وشهد عام 2009 تطويراً كبيراً لكافة المؤشرات حيث زاد حجم التداول إلى (5,493) مليون سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها (2,654) مليون دينار ليبي، وارتفع مؤشر عدد الشركات

إلى 10 شركات واقفل المؤشر بـ(1104.28) نقطة، أما خلال سنة 2010 فقد شهدت المؤشرات المدروسة استقرار كبيراً وهى تمثل أعلى مستويات السوق خلال فترة الدراسة حيث وصل حجم التداول (6,069) مليون سهماً بقيمة تداول إجمالية (948,77) مليون دينار ليبي وأقفل المؤشر بـ(1354.37) نقطة، وزادت عدد الشركات المدرجة بالسوق إلى 12 شركة. ويلاحظ الباحث أن هذه السنة تمثل أعلى مستويات نشاط السوق من حيث حجم التداول وقيمة التداول وكذلك عدد الشركات أما خلال عام 2011 شهدت كل هذه المؤشرات انخفاضاً كبيراً كما في الجدول حيث انخفضت قيمة التداول إلى (25,583) مليون دينار ليبي بنسبة انخفاض قدرها أكثر من 50% مقارنة بعام 2010، وذلك بسبب الأحداث السياسية التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011، حيث توقف نشاط السوق بشكل كامل عن العمل ثم أعيد افتتاح التداول بالسوق في منتصف شهر مارس عام 2012 حيث بلغ إجمالي الكمية المتداولة من الأسهم (1,846) مليون سهماً وبقيمة تداول بلغت (1393.1) مليون دينار ليبي، حيث انخفض المؤشر إلى (967,22) نقطة، وشهد هذا العام نقل مقر السوق إلى مقر الجديد، وفي عام 2013 بلغت كمية الأسهم المتداولة (2,461) مليون سهماً بقيمة إجمالية قدرها (545,25) مليون دينار ليبي وانخفض عدد الشركات إلى 10 شركات نتيجة نقل عدد (3) شركات من الجدول الرئيسي إلى جدول الفرعى لعدم تداول أسهمها لمدة 6 أشهر، أما في عام 2014 فكانت كمية الأسهم المتداولة (3,846) مليون سهم وبقيمة إجمالية (3,324) مليون دينار ليبي، والجدير بالذكر أن التداول توقف في السوق من يوم 2 / 7 / 2014. حتى أعيد افتتاحه في يوم 25/12/2014 بنفس عدد الشركات المدرجة في السنة 2014 بعدد (10) شركات وكانت قيمة الأسهم المتداولة (5,998) مليون سهم بقيمة تداول قدرها (5,201) مليون دينار ليبي ووقف المؤشر عند (1058.87) نقطة.

ومن خلال السرد السابق يلاحظ الباحث أن إنقطاع السوق ووقفه عن التداول لفترات طويلة خلال السنوات السابقة خاصة في سنة 2011، وسنة 2014 إلى سنة 2024، حيث انخفض مؤشر السوق من 1300 نقطة إلى 1058 نقطة وانخفضت قيمة التداول

من (948، 77) مليون دينار ليبي عام 2010 إلى (201، 5) مليون دينار عام 2024، أثر سلباً على أداء السوق حيث لم تتح أمام السوق البيئة الاستثمارية المناسبة لنمو السوق وتطوره وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن أداء السوق المالي الليبي ضعيفاً ومنها دراسة، (التواتي، ابوخريرص، 2021)، وكذلك دراسة (2012، ALJBIRI). وهذا يعني إثبات الفرضية الأولى للدراسة.

قياس أثر مؤشرات سوق المال الليبي على التنمية الاقتصادية:

لتفسير العلاقة بين التنمية الاقتصادية معبراً عنها بالناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وبعض مؤشرات السوق المالي متمثلة في (قيمة التداول، والقيمة السوقية، والمؤشر العام) كمتغيرات مستقلة، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي هو دالة للمتغيرات المستقلة وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$GDP = f(MC, MV, LSI)$$

لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بدور سوق الأوراق المالية الليبي في التنمية الاقتصادية في ليبيا تم جمع بيانات حول الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) كمتغيرات مستقلة خلال الفترة (2008-2024)، حيث شملت كل الفترة الزمنية منذ افتتاح سوق الأوراق المالية الليبي عام 2008 وحتى عام 2024.

وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد والبسيط باعتبار الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول، مؤشر القيمة السوقية، والمؤشر العام كمتغيرات مستقلة باستخدام برمجيات SPSS فكانت النتائج كما يلي:

- أولاً: اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي:

لمعرفة ما إذا كانت متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا تم استخدام اختبار شابيرو ويلك (Shapiro – Walk)، نظراً لصغر حجم العينة فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار شابيرو ويلك حول مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي

الدالة المحسوبة	قيمة إحصائي الاختبار	رمز المتغير	المتغير
0.123	0.850	GDP	الناتج المحلي الإجمالي
0.016	0.761	MC	مؤشر حجم التداول
0.599	0.936	MV	مؤشر القيم السوقية
0.538	0.928	LSI	المؤشر العام

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن :

- قيمة إحصائي الاختبار للناتج المحلي الإجمالي (0.850) بدلالة معنوية محسوبة (0.123) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) يتبع التوزيع الطبيعي .
- قيمة إحصائي الاختبار لمؤشر حجم التداول (0.761) بدلالة معنوية محسوبة (0.016) وهي أقل من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يدل على أن مؤشر حجم التداول لا يتبع التوزيع الطبيعي.
- قيمة إحصائي الاختبار لمؤشر القيمة السوقية (0.936) بدلالة معنوية محسوبة (0.599) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن مؤشر القيمة السوقية يتبع التوزيع الطبيعي.
- قيمة إحصائي الاختبار للمؤشر العام (0.928) بدلالة معنوية محسوبة (0.538) وهي أكبر من مستوى المعنوية المأخوذ في الاعتبار (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أن المؤشر العام يتبع التوزيع الطبيعي.

من النتائج السابقة نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ما عدا مؤشر حجم التداول فهو لا يتبع التوزيع الطبيعي.

- ثانياً: اختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

لاختبار العلاقة الخطية بين (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) وكل متغير من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول) (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) حيث كانت:

جدول رقم (3) العلاقة الخطية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول) (MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI))

الدالة المعنوية المحسوبة	مربيع معامل الارتباط	قيمة معامل الارتباط بيرسون	البيان
0.648	0.0449	0.212	العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (مؤشر حجم التداول) (MC))
0.609	0.0562	0.237-	العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (ومؤشر القيمة السوقية (MV))
0.630	0.0497	0.223-	العلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل (المؤشر العام (LSI))

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن :

قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل مؤشر حجم التداول هي (0.212) بدلالة معنوية (0.648) وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل

على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل.

قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل مؤشر القيمة السوقية هي (0.237-0.609) بدلالة معنوية وهي أكبر من مستوى المعنوي 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل.

قيمة معامل الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المستقل المؤشر العام هي (0.223-0.630) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على أنه لا توجد علاقة خطية ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمؤشر العام كمتغير مستقل.

من هذه النتائج نلاحظ عدم وجود علاقة خطية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وجميع المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول ، مؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام)

■ اختبار الفرضيات الفرعية:

• اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تم اختبار الفرضيات الفرعية عن طريق الإجراء الخطي البسيط للناتج المحلي الإجمالي على مؤشر حجم التداول، باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) (GDP) ومؤشر حجم التداول (MC) كما يلي :

$$GDP = 69185.747 + 252.257MC$$

حيث $GDP =$ يمثل الناتج المحلي الإجمالي

$MC =$ يمثل مؤشر التداول

الجدول رقم (4) نموذج الانحدار الخطي البسيط

$GDP = \beta_0 + \beta_1 MC$											
β	69185.747	252.257									
T	2.954	0.485									
Sig	0.032	0.648									
						$R = 0.212$					
$R^2 = 0.045$											
$F = 0.235$		$SIg = 0.648$									
$n = 8$											
$DW = 2.017$											

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر حجم التداول تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد في صفحة المخرجات نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.045 وهذا يعني أن المتغير المستقل (مؤشر حجم التداول) يفسر 4.5 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (95.5 %) يرجع إلى عوامل أخرى مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حجم التداول مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر حجم التداول على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حجم التداول تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (5) تحليل التباين للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر حجم التداول

الدلالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.648	0.235	1.88408	1	1.88408	الانحدار الخطي
		8.02208	5	4.01109	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.235 بدلالة معنوية محسوبة 0.648 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر حجم التداول على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T :

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (6) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع
ومؤشر حجم التداول كمتغير مستقل

الدلالـة المعنـوية	قيـمة إـحـصـائـي الاختـيـار	قيـمة المعـامل	المعـامل
0.032	2.954	69185.747	الثابت
0.648	0.485	252.257	معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر حجم التداول

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن:

1. بالنسبة للثابت ($T = 2.954$)؛ كانت قيمة إحصائي الاختبار (2.954) بدلالة محسوبة (0.032) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 %.
2. بالنسبة لمعامل مؤشر حجم التداول (252.257) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T = 0.485$) بدلالة محسوبة (0.648) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة درجة ثقة 95 %. أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر حجم التداول والناتج المحلي الإجمالي.

• اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

نموذج الانحدار الخطي البسيط للناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية: باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) ومؤشر القيمة السوقية (MV) كما يلي:

$$GDP = 94697.445 - 5.693MV$$

حيث:

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

MV = يمثل مؤشر القيمة السوقية

الجدول رقم (7) نموذج الانحدار الخطي البسيط

$GDP = \beta_0 + \beta_1 MV$					
B	94697.445	5.693-			
T	3.136	0.546-			
Sig	0.026	0.609			
					$R = 0.237$
$R^2 = 0.056$					
$F = 0.298$ $SIg = 0.609$					
$n = 8$					
$DW = 2.111$					

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على مؤشر القيمة السوقية تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.056 وهذا معناه أن المتغير المستقل (مؤشر القيمة السوقية) يفسر 5.6 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي

(94.4%) يرجع إلى عوامل أخرى مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر القيمة السوقية على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول.

جدول رقم (8) تحليل التباين للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر القيمة السوقية

الدلالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.609	0.298	2.35908	1	2.35908	الانحدار الخطى
		7.92708	5	3.96309	الخطأ العشوائى
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (8) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.298 بدلالة محسوبة 0.609 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لمؤشر القيمة السوقية على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T:

لاختبار معنوية كل معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (9) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع
ومؤشر القيمة السوقية كمتغير مستقل

الدلالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
0.026	3.136	94697.445	الثابت
0.609	-0.546	-5.693	معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر القيمة السوقية

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

1. بالنسبة للثابت (94697.445) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T=3.136$) بدلاله معنوية (0.026) وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على معنوية الثابت بدرجة ثقة 95 %.
2. بالنسبة لمعامل مؤشر القيمة السوقية (-5.693) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T=-0.546$) بدلاله محسوبة (0.609) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 %. أي لا توجد علاقة ذات دلاله معنوية بين مؤشر القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي.

• اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

نموذج الانحدار الخطي البسيط بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام:
باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمؤشر العام (LOI) هو:

$$GDP = 109950.327 - 25.901LOI$$

حيث

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

LOI = يمثل المؤشر العام

الجدول رقم (10) نموذج الانحدار الخطي البسيط

$GDP = \beta_0 + \beta_3 LOI$						
β	109950.327	25.901-				
T	1.808	0.512-				
Sig	0.130	0.630				
						$R = 0.223$
						$R^2 = 0.050$
						$F = 0.262$ $SIg = 0.630$
						$n = 8$
						$DW = 2.158$

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على المؤشر العام تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.050 وهذا معناه أن المتغير المستقل (المؤشر العام) يفسر 5٪ من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (95٪) يرجع

إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جداً مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي والمؤشر العام تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (11) جدول تحليل التباين

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
0.630	0.262	2.09408	1	2.09408	الانحدار الخطى
		7.98008	5	3.99009	الخطأ العشوائي
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (11) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.262 بدلالة معنوية محسوبة 0.630 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمؤشر العام. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T :

لاختبار معنوية كل معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (12) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع

والمؤشر العام كمتغير مستقل

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
0.130	1.808	109950.327	الثابت
0.630	-0.512	-25.901	معامل انحدار الناتج المحلي على المؤشر العام

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن:

- بالنسبة للثابت (10.9950.327) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T=1.808$) بدلالة محسوبة (0.130) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 % .
- بالنسبة لمعامل المؤشر العام (-25.901) وجدت قيمة إحصائي الاختبار ($T=0.512$) بدلالة محسوبة (0.630) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي بدرجة ثقة 95 % أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال للمؤشر العام على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار الفرضية الثانية الرئيسية:

باستخدام برمجيات SPSS وجد أن نموذج الانحدار الخطي للعلاقة بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وكل متغير من المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول MC) ومؤشر القيمة السوقية (MV) المؤشر العام (LSI) هو :-

$$GDP = 100528.601 + 276.309MC - 0.434MV - 26.289LSI$$

حيث

GDP = يمثل الناتج المحلي الإجمالي

MC = يمثل مؤشر التداول

MV = يمثل مؤشر القيمة السوقية

LSI = يمثل المؤشر العام

جدول رقم (13) الانحدار الخطي المقدر

$GDP = \beta_0 + \beta_1 MC + \beta_2 MV + \beta_3 LSI$				
β	100528.601	276.309	0.434-	26.289-
T	0.638	0.399	0.008-	0.106-
Sig	0.569	0.717	0.994	0.922
R	0.323			
R^2	0.104			
F	0.116	$SIg = 0.949$		
n	8			
			$DW = 2.126$	

لمعرفة مدى القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الناتج المحلي الإجمالي على المتغيرات المستقلة المتمثلة في (مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) تم استخدام الطرق التفسيرية التالية:

معامل التحديد:

بالرجوع إلى الجدول الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معامل

التحديد المعدل يساوي 0.104 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر 10.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (89.6 %) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جدا مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

تحليل التباين:

لاختبار معنوية معادلة الانحدار بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام) تم استخدام جدول تحليل التباين فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (14) تحليل التباين

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات	مصدر الاختلاف
945.0	0.116	1.45608	3	4.36808	الانحدار الخطى
		1.25409	3	3.76209	الخطأ العشوائى
			6	4.19909	المجموع

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة إحصائي الاختبار 0.116 بدلالة معنوية محسوبة 0.945 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

اختبار T

لاختبار معنوية كل معامل من معاملات الانحدار كل على حدة تم استخدام اختبار T فكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (15) اختبار معنوية معاملات الانحدار للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع لكل من مؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة السوقية والمؤشر العام

الدالة المعنوية	قيمة إحصائي الاختبار	قيمة المعامل	المعامل
569.	638.		الثابت
		100528.601	
717.	399.	276.309	معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر حجم التداول
994.	-008.	-434.	معامل انحدار الناتج المحلي على مؤشر القيمة السوقية
922.	-106.	-26.289	معامل انحدار الناتج المحلي على المؤشر العام

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن :

1 - بالنسبة للثابت (100528 . 601) وجدت قيمة ($T=0.638$) بدلالة معنوية (0.569) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية الثابت على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95 % .

2 - بالنسبة لمعامل مؤشر حجم التداول (276.309) وجدت قيمة ($T=0.399$) بدلالة معنوية (0.717) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95 %. أي لا توجد

علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر حجم التداول على الناتج المحلي الإجمالي.

3 - بالنسبة لمعامل مؤشر القيمة السوقية ($T=-0.008$) وجدت قيمة 0.434 معنوية (0.994) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية تأثير القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95 %. أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مؤشر القيمة السوقية على الناتج المحلي الإجمالي.

4 - بالنسبة لمعامل المؤشر العام ($T=0.106$) وجدت قيمة 289. 26 معنوية (0.922) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم معنوية لتأثير المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي عند درجة الثقة 95 %. أي لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين المؤشر العام على الناتج المحلي الإجمالي. مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا، وبالتالي إثبات الفرضية الثانية الرئيسية للدراسة.

■ النتائج:

توصلت الدراسة اعتماداً على تحليل المؤشرات وتحليل الانحدار إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

1 - تدني مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية الليبي وفقاً: (مؤشرات الحجم ، ومؤشرات السيولة، ومؤشر السوق) لما له أثر سلبي على تمويل التنمية الاقتصادية.

2 - صغر حجم سوق الأوراق المالية الليبي من حيث عدد الشركات حيث لم يتجاوز عدد الشركات المدرجة 13 شركة أغلبها من قطاع المصارف، مما يضيّع على المستثمرين فرصة التوسيع ومن ثم ارتفاع درجة المخاطرة في السوق.

3 - أوضحت نتائج الانحدار الخطي أن المتغيرات المستقلة تفسر 10.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والباقي (98.6 %) يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي، فنلاحظ أن المقدرة التفسيرية صغيرة جداً مما يدل على عدم معنوية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وكل من (مؤشر

حجم التداول، ومؤشر القيمة السوقية، والمؤشر العام)، مما يشير إلى عدم وجود دور فعال لسوق الأوراق المالية الليبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

■ التوصيات:

- 1 - تعديل دور سوق الأوراق المالية الليبي من خلال نشر المعلومات وإقرار وتنظيم التشريعات والقوانين المنظمة للعمل في السوق مما يسهم في زيادة الثقة وزيادة عمق وسيولة السوق.
- 2 - تعميق الوعي الادخاري والاستثماري لدى قطاعات الشعب عن طريق الندوات وتكتيف الإعلام بمختلف وسائله من أجل الإمام بمفاهيم الاستثمار في الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً.
- 3 - تشجيع الشركات والمؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية (صناعة، زراعة، عقار، مصارف، تأمين، خدمات) لزيادة المعروض من الأوراق المالية، ولخلق قاعدة استثمار متنوعة للمستثمرين.
- 4 - التأكيد على ضرورة تطوير وإجراء البحوث التطبيقية العلمية لكشف العلاقة بين سوق الأوراق المالية الليبي والتنمية الاقتصادية وخاصة بعد الحصول على سلسلة زمنية مناسبة للتحليل.

■ المراجع:

• أولاً: المراجع العربية:

- 1 - آل شبيب، دريد كامل، (2012)، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 2 - الفقي، فخر الدين وآخرون، (2007)، أسواق الأوراق المالية بين دورها التموي والإنسائي، توزيع منشأة المعارف، القاهرة.
- 3 - المومني، غازي فلاح، (2013)، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

- 4 - الكناني، حمزة، (2006)، التجربة التونسية في ميدان الأسواق المالية، ندوة سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية، طرابلس.
- 5 - تواتي أحمد، أبو خريص رمضان، (2021)، معوقات تفعيل سوق الأوراق المالية الليبي، مجلة المنتدى الأكاديمي، العدد (1)، الجامعة الأسمورية، زليتن، ليبيا.
- 6 - شندي، أديب قاسم، (2010)، الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية، سوق العراق للأسواق المالية دراسة حالة، جامعة واسط، العراق.
- 7 - عربي، خلف الله أحمد، (2015)، دور سوق الخرطوم للأوراق المالية في النمو الاقتصادي، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بخت الرضا.

● **ثانياً: المراجع الأجنبية:**

1. ALjbiri. (2012). **The performance of Libyan stock market**. Astauniv. agric. Et silvic. Mendel. Brun. 2012. LX. No. 7. pp.27-28.
2. Amna Khalifa Salem Edweib, Zurina Shafii, Nursilah Ahmad. (2013). **Stock Market and Economic Growth in Libya**. e-ISSN: 2278-0661. p- ISSN: 2278-8727 Volume 2, Issue 1 (Nov- pp .43-51.
3. Suliman Zakaria Suliman Abdalla, Hala Ahmed Dafaalla.(2011). **Stock Market Development and Economic Growth in Sudan**(1995-2009): Evidence from Granger Causality Test. Journal of Business Studies Quarterly. Vol. 3. No. 2. pp.93-105.
4. Stijn Van Nieuwerburgh, Frans Buelens, Ludo Cuyvers (2005). **Stock Market Development and Economic Growth in Belgium**. pp1-30.
5. Sumit Agarwal (ND)- **Stock Market Development And Economic Growth: preliminary Evidence From African Countries**-pp48-56-

● **ثالثاً: الواقع الالكترونية:**

- 1 - موقع سوق الأوراق المالية الليبي: WWW.LSM.LY
- 2 - صندوق النقد العربي: WWW.amf.org.ae
- 3 - موقع مصرف ليبيا المركزي: WWW.cbl.org.ly